

قطاع المواد الغذائية

أهميته ، المعوقات التي تواجه نموه ، توصياته

دراسة قطاعية اعدتها

غرفة تجارة عمان

إدارة الدراسات والتدريب
وحدة الدراسات والإتفاقيات الدولية

كانون أول / 2005

فريق البحث

عماد ملحس ، عبدالله عطية ، صبري الخصيب ، سهر هنداوي

المحتويات

المقدمة صفحة
(3)

أهداف الدراسة صفحة
(4)

منهجية العمل صفحة (4)

لمحة حول قطاع المواد الغذائية صفحة
(5)

معايير الدراسة صفحة
(6)

- أهم العقبات التي تعيق نمو وتطور قطاع المواد الغذائية من حيث العرض والطلب صفحة (6)
- العقبات التي تعيق العمل في هذا القطاع (كالقوانين والأنظمة) ، وغيرها صفحة (7)
- العوامل والأسباب التي تؤدي الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية صفحة (8)
- الإجراءات التي يمكن للحكومة اتخاذها لدعم هذا القطاع صفحة
(9)

- الوضع القائم لعمليات البحث والتطوير والتسويق ، والعلاقات الحالية بين المجتمع الأكاديمي مع
القطاع صفحة (9)
- عقبات أخرى صفحة (9)

الإستنتاجات والتوصيات.....صحة (10)

الملاحق:

- جداول تفصيلية حول صادرات ومستوردات قطاع المواد الغذائية.....صحة (14)

مقدمة:

انسجاماً مع توجهات غرفة تجارة عمان وسعيها الدائم للتعرف على المشاكل والقضايا التي تواجه القطاعات التجارية والخدمية المنضوية تحت مظلتها، وبناء على مقترح وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، فقد تم ادراج دراسة "قطاع المواد الغذائية" ضمن خطة وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية للعام 2005 0

ويمثل قطاع المواد الغذائية أهمية خاصة واستراتيجية في النسيج الاقتصادي الأردني، ويلعب دوراً مهماً ومؤثراً في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة لجميع شرائح المجتمع في كافة الظروف، ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي الوطني 0

وتشكل تجارة المواد الغذائية نسبة كبيرة من تجارة الأردن الخارجية والداخلية، ويعمل في هذا القطاع مجموعة كبيرة من الشركات بالإضافة الى شركات أخرى كالنقل والتوزيع، يرتبط عملها بعمل هذا القطاع 0 ويتأثر قطاع المواد الغذائية بمجموعة كبيرة من القوانين والأنظمة التي تنظم عمله وتؤثر عليه.

وقد استندت هذه الدراسة الى المعلومات المتوفرة لدى وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية حول قطاع المواد الغذائية، والواردة من الشركات العاملة في القطاع، بالإضافة الى نتائج اجتماع المجموعة التشاورية (Focus Group) التي حضرها ممثلون عن مجموعة كبيرة من الشركات العاملة في القطاع 0

ويتوجه فريق الدراسة بالشكر والتقدير الى جميع الشركات والمؤسسات التجارية التي قدمت المعلومات اللازمة ، والتي حضرت اجتماع مجموعة التركيز ، وساعدت في انجاز هذه الدراسة التي نأمل أن تسهم في القضاء الضوء على المشاكل والعقبات التي تؤثر على عمل هذا القطاع المهم، لاخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات والبرامج والخطط الكفيلة بتطوير عمله وضمان استمراريته مستقبلاً0

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة بالنقاط التالية:

- التعرف باهمية قطاع المواد الغذائية وبدوره الاستراتيجي في الاقتصاد الوطني.
- التعرف على مشاكل العرض والطلب التي تحول دون تطور قطاع المواد الغذائية بالشكل المنشود.
- تحديد القوانين والانظمة والتعليمات التي تؤثر سلباً على أداء القطاع.
- التعرف على العوامل والاسباب الرئيسية التي تدفع باسعار المواد الغذائية للارتفاع الدائم.
- تحديد مستوى الوضع القائم لعمليات البحث والتطوير لهذا القطاع وعلاقته بالجهات الاكاديمية في المملكة.

منهجية عمل الدراسة:

قام فريق البحث باعداد الدراسة والخروج بصيغتها النهائية بعد المرور بعدة مراحل، وفيما يلي أهمها:

- تحضير واعداد جميع المؤشرات والاحصائيات المتوفرة حول هذا القطاع، من مختلف الجهات والمصادر المعلوماتية المتخصصة.

- عقد جلسة عمل متخصصة مع النقابة العامة لتجار المواد الغذائية ومجموعة من تجار القطاع ، لبحث ومناقشة اهم المحاور التي لها علاقة بآداء وتطور القطاع من مختلف النواحي التسويقية والتشريعية.
- جمع وتبويب المشاكل والعقبات التي وردت للغرفة خلال السنوات السابقة حول هذا القطاع ، واستثناء المشاكل التي تمت معالجتها.
- تبويب وتحليل جميع المعلومات التي تم استقاؤها وبلورتها من تجار القطاع وأرشيف الغرفة ، والخروج بالتوصيات المناسبة.

المهمة من قطاع المـوارد الغذائية

يعتبر قطاع المواد الغذائية من القطاعات المهمة للاقتصاد بشكل عام والاقتصاد الأردني بشكل خاص، كونه يشكل نسبة اساسية بها من الصادرات والمستوردات الأردنية، ويلبي حاجة المواطن من المواد الغذائية ، ويلعب دوراً كبيراً في المحافظة على الأمن الغذائي⁰

يبلغ عدد الشركات العاملة في قطاع المواد الغذائية المسجلة في غرفة تجارة عمان ما مجموعه (4788) شركة من مختلف الدرجات ، فيما يبلغ مجموع رأس مال هذه الشركات (214.181.068) دينار أردني، علماً بأن هنالك قطاعات أخرى مرتبطة بقطاع المواد الغذائية كالنقل عامة ، والنقل المبرد على وجه الخصوص.

وقد بلغت قيمة صادرات الأردن من المواد الغذائية للأعوام (2002،2003،2004) على التوالي (227.9، 224.8، 332.3) مليون دينار، وانخفضت الصادرات من المواد الغذائية بشكل طفيف بنسبة (1.3%) عام 2003، ثم عاودت وارتفعت بنسبة (47.8%) في العام 2004 .

وبلغت قيمة المستوردات من المواد الغذائية للأعوام (2002،2003،2004) على التوالي (586.8، 709.3، 903.2) مليون دينار، بزيادة في العام 2003 بنسبة (20.8%)، وواستمرت في الارتفاع عام 2004 بنسبة بلغت (27.3%). وبالنظر الى الأرقام السابقة ، فإننا نجد ارتفاعاً مستمراً في الصادرات والمستوردات مما يؤكد على أهمية هذا القطاع⁰

تشكل صادرات المواد الغذائية من الصادرات الكلية للأعوام (2002،2004،2003) على التوالي ما نسبته (14.6% ، 13.4% ، 14.4%)⁰

وتشكل مستوردات المواد الغذائية من المستوردات الكلية للاعوام (2002،2003،2004) على التوالي ما نسبته (16.3% ، 17.4% ، 15.5%0) يشتمل قطاع المواد الغذائية على أصناف عديدة منها: (الحيوانات الحية والمحضرات الغذائية، منتجات الألبان والبيض، الحبوب ومحضراتها، الخضراوات والنباتات، الفواكه والمكسرات، الأعلاف، المشروبات والتبغ، السكر، اللحوم والأسماك ومحضراتها، زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية)0 وتشكل الخضراوات والنباتات الحصة الأكبر من الصادرات، فيما تحتل الحبوب ومحضراتها النسبة الكبرى من مستوردات المواد الغذائية0

* يرجى ملاحظة الجداول التفصيلية لصادرات ومستوردات قطاع المواد الغذائية في المملكة ، في الملاحق المرفقة بالدراسة.

محاور الدراسة - قطاع المواد الغذائية في المملكة

عقد فريق عمل الدراسة (حسب المنهجية الموضحة في بداية الدراسة) جلسة عمل ضمت رئيس و أعضاء مجلس النقابة العامة لتجار المواد الغذائية ، ومجموعة من تجار المواد الغذائية. وقد ناقشت جلسة العمل المطولة هذه ، أهم البنود والمحاور التي تمس عمل القطاع بما في ذلك العقبات والصعوبات التي تحد من نموه ، ووصوله الى المستوى المنشود من التطور ، وخدمة المستهلك الاردني والسوق المحلي بالشكل الامثل.

كما قام فريق البحث بجمع وتبويب المعلومات والاشكالات التي وردت الى الغرفة حول هذا القطاع من خلال النقابة المعنية او من تجار القطاع مباشرة.

وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل اليها:

• أهم العقبات التي تعيق نمو وتطور قطاع المواد الغذائية من حيث العرض والطلب:

- وجود فوارق كبيرة بين حجم العرض المتزايد ومحدودية حجم الطلب في الاوقات العادية من السنة (خارج أوقات المواسم).
- الازدياد المستمر في أعداد التجار الذين يتعاملون بتجارة المواد الغذائية وتوابعها مما يؤدي الى انخفاض نسب الارباح وإزدياد حدة المنافسة (بما فيها المنافسة غير العادلة).
- انعدام سبل التعاون والتنسيق بين تجار القطاع ، خاصة ما يتعلق بتحديد اسعار المنتجات وكمياتها المتوفرة لديهم.
- الإشاعات التي تنتشر بين المواطنين والتي تؤثر بشكل كبير على حركة العرض والطلب في السوق المحلي.

- عدم استقرار حجم استهلاك المواطنين من المواد الغذائية في بعض المواسم كشهر رمضان والأعياد ، مما يسبب عائقاً امام تقدير الكميات المطلوبة والمخزون المتوقع توفيره في هذه المناسبات.
- السوق المحلي سوق غير مستقر وغير قابل للدراسة المسبقة ، ولا يمكن التنبؤ بتطوراته المستقبلية لغايات توافق العرض مقابل الطلب.
- تدني ثقة المستهلك الأردني بجودة وصحة المواد الغذائية المتوفرة في السوق، بالرغم من خضوع هذه البضائع للعديد من مراحل الفحص والتحليل للرقابة الصارمة قبل دخولها الى السوق المحلي.
- الانخفاض المتواصل للقوة الشرائية للدينار الأردني ، وما يخلفه من اثار سلبية على قوة وفاعلية العرض والطلب في السوق.
- هنالك صورة سلبية لدى المستهلك حول التاجر الأردني تتمثل في تركيزه على تحقيق الارباح فقط بغض النظر عن جودة المواد المستوردة وتأثيرها على صحة المستهلك الأردني.

● العقبات التي تعيق العمل في هذا القطاع (كالقوانين والانظمة) ، وغيرها:

- المبالغة في التشديدات الواردة في تعليمات نقل وتخزين البضائع المجمدة والمبردة ، خاصة ما يتعلق منها بقياس درجات الحرارة داخل الحاويات المبردة ، وعدم توفر اجهزة قياس الحرارة الحديثة والمتخصصة ، علماً بان هذه التعليمات تعتبر الاشد بين دول المنطقة ، وقد أدت الى عزوف الشركات العالمية عن التصدير الى السوق الأردني ، وعزوف وكلاء البواخر عن القدوم لميناء العقبة ، وبالتالي ارتفاع كلفتها.
- تعدد ازدواجية الرقابة والفحص على المواد الغذائية (وزارة الصحة/ امانة عمان الكبرى / مؤسسة المواصفات والمقاييس / وزارة الزراعة).
- التأخير في اجراءات الجهات الرقابية خاصة فيما يتعلق بسرعة ظهور نتائج الفحوصات المخبرية للمواد الغذائية المستوردة.
- إختلاف نتائج الفحوصات المخبرية بين الجهات الرقابية المتعددة ، حيث ان كثيراً من المواد الغذائية التي ترسب لدى بعض الجهات تنجح لدى جهات أخرى.
- إرتفاع رسوم التحليل والفحوصات المخبرية التي تتقاضاها الجهات الرقابية على المواد الغذائية المستوردة.
- المبالغة في حجم العينات المعتمدة لغايات الفحص والتحليل المخبري.
- يمنع قانون الجمارك الأردني إعادة تصدير البضائع التي يتم التخليص عليها بعد دخولها السوق المحلي ، لعدم وجود آلية فعالة لرد الرسوم المدفوعة على

هذه البضائع في حالة اعادة تصديرها، علماً بان السماح باعادة تصدير المواد الغذائية سوف يزيل اي نوع من انواع التخوف المستقبلي للطلب على البضائع ، حيث يمكن للتاجر في حينه اعادة تصدير بضائعه بسهولة ويسر، وبالتالي ازدياد المخزون الاستراتيجي منها في السوق المحلي.

- يمنع قانون الغذاء والدواء بيع حليب وإغذية الاطفال لدى محلات المواد الغذائية واقتصار بيعها على الصيدليات فقط ، علماً بان السماح ببيع هذه المواد لدى محلات المواد الغذائية سيعمل على توفيرها في مختلف المناطق والمحافظات خاصة في المناطق التي يندر وجود صيدليات بها ، كما ان السماح ببيعها لدى محلات المواد الغذائية يسهم في تخفيض اسعارها وخضوعها للعروض الموسمية.

- هنالك تشدد مبالغ به في تعليمات الاستثمار في قطاع المواد الغذائية ومتطلبات الترخيص ، بما في ذلك متطلبات الدفاع المدني والبيئة ، وبشكل اصح يؤدي بشكل سلبي الى نزوح المستثمرين الراغبين بالاستثمار في هذا القطاع ، الى جانب عدم قيام الجهات المتخصصة بمنح التراخيص اللازمة لمصانع المواد الغذائية الا بعد انتاج عينة من منتجاتها واعتمادها مخبريا قبل البدء بالانتاج الرسمي.

- المعاملة غير اللائقة مع تجار المواد الغذائية من قبل موظفي الجهات الرقابية، ووضع التاجر في موضع الشك والاتهام بشكل دائم.
- ارتفاع الرسوم المفروضة على تصاريح العمالة الوافدة.
- استيفاء رسوم الرقعة الزراعية على بعض المواد الغذائية بدون وجه حق ، وبشكل يزيد من كلفتها.

- إلزام مستوردي المواشي باستخدام الشعير كمادة علفية وتحديد كمية (40كغم) للرأس شهرياً، بغض النظر عن مدة بقائه في الحظائر ، مما يؤدي الى ارتفاع كلفتها، علماً بان هنالك مواد علفية اخرى يمكن استخدامها لنفس الغاية وباسعار مناسبة.

- تشترط التعليمات الخاصة باستيراد المواشي الحية ضرورة شحن عدد كبير من الماشية ضمن نفس الحمولة الواحدة ، مما يؤدي الى إستئثار عدد قليل من المستوردين الذين لديهم القدرة على توفير هذه الكميات الكبيرة في الشحنة الواحدة.

● العوامل والاسباب التي تؤدي الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية:

- ارتفاع اسعار المواد الغذائية في بلد المنشأ.
- ارتفاع اسعار العملات الاجنبية مقابل الدينار الأردني..

- إرتفاع تكاليف الشحن البري والبحري والجوي.
- تأثير الظروف الجوية والكوارث الطبيعية في بعض البلدان المصدرة للمواد الغذائية على أسعارها.
- التشدد في التعليمات المحلية التي تؤدي الى عزوف التجار المصدرين للتعامل مع السوق الاردني - مما يؤدي الى محدودية مصادر التوريد، وتأثير ذلك على الاسعار ، اضافة الى ارتفاع كلف الشحن والتخليص على المواد الغذائية نظراً لصعوبة وتشدد الشروط المعتمدة لدى الجهات الرقابية الاردنية.

● الاجراءات التي يمكن للحكومة اتخاذها لدعم هذا القطاع:

- الغاء الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على المواد الغذائية ، باعتبارها مواد استهلاكية أساسية ، وذلك أسوة بباقي بلدان المنطقة التي تعفي هذه المنتجات من ضريبة المبيعات كجمهورية مصر العربية وغيرها.
- تخفيض الرسوم الإدارية المفروضة على استيراد الاغنام الحية التي تصل بمجملها الى ما يقارب أحد عشر ديناراً على كل رأس غنم (بدون الرسوم الجمركية التي تبلغ 5% على كل رأس غنم) ، علماً بان الخدمات المقدمة لا تعادل هذه الرسوم والبدايات مقارنة بالمنتجات المستوردة الاخرى.
- تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين تجار القطاع و الجهات الحكومية والرقابية ، خاصة في مجال الرقابة على الغذاء ووضع القوانين والتعليمات ذات الصلة بعمل القطاع.

● الوضع القائم لعمليات البحث والتطوير والتسويق ، والعلاقات الحالية بين المجتمع الاكاديمي مع القطاع:

- عدم وجود شركات متخصصة في مجال البحث والتطوير لقطاع المواد الغذائية.
- تعاني الشركات من نقص ومحدودية مندوبي المبيعات الاكفاء.
- ضعف علاقات التواصل والتنسيق بين المجتمع التعليمي (الاكاديمي) مع قطاع المواد الغذائية.

● عقبات اخرى:

- استمرار وزارة الزراعة بطلب رخص الاستيراد لبعض المواد الغذائية بالرغم من قيام وزارة الصناعة والتجارة بالغائها ، مما يؤدي الى ازدياد كلف الاستيراد وبذل مزيدا من الوقت والجهد والكلفة بامور لا داعي لها.
- استمرار قيام المؤسسات الاستهلاكية العسكرية والمدنية بفتح ابوابها لجميع المواطنين ، وازدياد المضاربة السلبية على تجار القطاع الخاص.
- عدم وجود مستوى عال من التعاون والتنسيق الفعال بين غرف التجارة وتجار القطاع من حيث متابعة وحل المشكلات التي تعترض نمو القطاع.

الاستنتاجات والتوصيات:

- يواجه قطاع تجارة المواد الغذائية في المملكة رقابة صارمة وتشديدات تشريعية تخلو من المرونة ، إضافة إلى تعدد الجهات الرقابية التي تشرف على تنفيذ القوانين والتعليمات الصارمة على المواد الغذائية المستوردة من الخارج. كل هذا أدى الى تردد العديد من الشركات المصدرة للمملكة من التصدير اليها مجددا بحجة تعقيد الاجراءات وفرض تعليمات مبالغ بها وغير مطبقة في اية دولة من دول المنطقة او العالم بأسره في بعض الاحيان ، وقد أدت هذه الاجراءات الى انخفاض عدد الشركات الموردة للمملكة وارتفاع اسعار منتجاتها ، إضافة الى ارتفاع تكاليف الشحن بسبب عزوف شركات الشحن الدولية وكلاء البواخر عن التعامل مع التجار الاردنيين بسبب تشدد وتعقيد اجراءات التخليص على المواد الغذائية المستوردة.

◀ **والمطلوب هنا توحيد الجهات الرقابية والحد من ازدواجية الاشراف الصحي والمخبري على المستوردات من المواد الغذائية ، الى جانب تعديل وتطوير القوانين والتعليمات ذات الصلة بتجارة وتداول المواد الغذائية بشكل يعمل على تسهيل استيرادها وفحصها والتخليص عليها وتداولها بسهولة ويسر ، وضمن تشريعات منطوية مرنة تتناسب مع تشريعات وتعليمات المنظمات الدولية ذات العلاقة.**

- يشكو مستوردو المواد الغذائية في المملكة من المبالغة في حجم العينات التي يتم فحصها لدى الجهات الرقابية المتعددة ، والتأخير في ظهور نتائج هذه الفحوصات ، وارتفاع رسومها ، الى جانب اختلاف نتائجها بين مختبر واخر من المختبرات الرسمية المعتمدة.

كما يشكون من غياب برامج التوعية والإرشاد من قبل الجهات التي تراقب وتشرف على تجارة المواد الغذائية ، والتي يمكن ان تساعد العاملين في هذا القطاع على معرفة القوانين والتعليمات التي تطبق على تجارتهم مسبقاً.

◀ مما تقدم ، يتضح انه يجب الحد من المبالغة في حجم العينات وضرورة الالتزام بالمعايير الدولية اللازمة للفحص ، خاصة وان ازدياد حجم العينات المطلوبة يزيد من خسائرالتاجر التي يتكبدها جراء التخلص على بضائعه في ظل ارتفاع تكاليف الرسوم المخبرية التي يتوجب تخفيضها بشكل يتوافق مع طبيعة الخدمة المقدمة فقط دون زيادة او نقصان ، اضافة الى ضرورة قيام الجهات الرقابية بتطوير اجهزتها والية عملها بشكل حضاري متطور ينسجم مع المتغيرات الدولية في المنطقة والعالم اجمع.

وكذلك يتوجب التركيز على اجراء الفحوص المخبرية للمواد الغذائية في المعابر الجمركية وعند دخول البضائع الى السوق المحلي ، وعدم اللجوء الى اخذ العينات من المحلات التجارية وتحميلها خسائر مادية ، خاصة بعد ان تكون المادة قد اجتازت الفحوص المخبرية اللازمة أصلاً قبل دخولها الى المملكة.

• ان عدم سماح قانون الجمارك باعادة تصدير البضائع المخلص عليها جمركيا له سلبيات عديدة تفوق بكثير الايجابيات المتوخاه منه ، وهذا المنع يؤدي الى تخوف التجار من المحافظة على مخزون استراتيجي من المواد الغذائية بسبب امكانية ركود الاسواق المحلية وعدم السماح باعادة تصديرها في هذا الحال.

◀ والمطلوب هنا قيام دائرة الجمارك بتعديل هذه المادة ، ووضع آلية عملية مناسبة تعالج اعادة تصدير البضائع المخلص عليها جمركيا ، من حيث اعادة رد الرسوم وغيرها من الاجراءات المتعلقة باعادة التصدير ، مما سيثجع التاجر على استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية دون التخوف من كسادها او ركود السوق المحلي بسبب امكانية اعادة تصديرها.

• ان نص قانون الغذاء والدواء بمنع بيع حليب واغذية الاطفال لدى محلات المواد الغذائية والسوبر ماركت ، وحصر بيعها لدى الصيدليات فقط يؤدي الى محدودية اماكن بيعها وعدم توفرها في جميع المناطق خصوصا في المحافظات والمناطق التي تخلو او يقل فيها وجود الصيدليات ، كما وان حصر بيعها في الصيدليات فقط يعمل على ثبات او ارتفاع اسعار بيعها ، في حين ان السماح ببيعها لدى المتاجر الكبرى ومحلات المواد الغذائية سيعمل على اخضاعها للعروض الموسمية والشهرية التي يقل فيها السعر بشكل ملحوظ.

◀ مما تقدم ، يتوجب اعادة النظر بهذا المنع ، وتقويم سلبياته وايجابياته على كل من المستهلك والتاجر ، مع استمرار المراقبة الصحية على هذه المواد.

● في الوقت الذي يدعو فيه المسؤولون الى ضرورة تعزيز الشفافية ومد جسور التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص في المملكة وتعميق الشراكة الفعلية بينهما ، الا انه وعند التطبيق الفعلي فان هذه الامنيات تصبح مجرد شعارات. فالى جانب عدم استشارة الجهات المعنية في القطاع الخاص عند وضع او تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بتجارها ، فانها ايضا تُعامل بشكل غير لائق من قبل موظفي الدولة وجهاتها الرقابية ، وتكون دائما موضع الشك والاثام.

◀ والمطلوب هنا تعزيز مفاهيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدى موظفي الدولة المعنيين ، واعادة تأهيلهم وزيادة مستويات الوعي والارشاد لديهم حول اساليب التعامل مع أصحاب المحلات ومراجعتهم وانجاز معاملاتهم بسهولة ويسر، والحد من الاجتهادات المستمرة في التفسير السلبي للقوانين والتعليمات.

● لا شك ان اسواق المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية لها منافع جمة على المستهلكين في كافة مناطق المملكة ، وبعض الاقتصاديين يعتبرون هذه المؤسسات كعامل موازي يعمل على توازن السوق المحلي ويضبط اسعار المواد الغذائية من امكانية رفعها من قبل بعض التجار ، الا ان هذه الاسواق وبالرغم من منافعها للبعض فانها تلحق خسائر فادحة بالتجار المحليين بسبب اسعارها المتدنية الناجمة عن ارتفاع حجم المواد المستوردة وتعددتها.

◀ يوحي تجار القطاع بضرورة حصر بيع المؤسسات الاستهلاكية المدنية والعسكرية بالمنتفعين فقط وعدم فتح ابوابها لجميع المستهلكين.

◀ يتمنى تجار القطاع قيام الجهات المعنية بدراسة اعفاء كافة المواد الغذائية من الضريبة العامة على المبيعات باعتبارها مواد اساسية تمس قوت المواطن، وتعويض هذه الاعفاءات بمواد كمالية اخرى لا علاقة بها بالغذاء.

● هنالك نقص ملحوظ في كفاءة مندوبي مبيعات المواد الغذائية في المملكة ، ومحدودية المندوبين الاكفاء، اضافة الى عدم وجود شركات بحثية متخصصة لتطوير قطاع المواد الغذائية من مختلف النواحي التسويقية والخدمية ، وكذلك انعدام علاقات التعاون والتنسيق ما بين هذا القطاع والمجتمع الاكاديمي في المملكة.

◀ والمطلوب هنا تعاون تجار القطاع فيما بينهم سواء من خلال نقاباتهم او من خلال انفسهم مباشرة ، للتعاقد مع مراكز تدريب متخصصة لزيادة مستوى الكفاءة لدي مندوب مبيعاتهم الحاليين او التحضير لمندوبين مؤهلين بالتعاون مع الجامعات الاردنية وكليات المجتمع والتنسيق فيما بينهم لمعرفة حاجة سوق العمل الاردني من الخريجين والتخصصات الاكاديمية المطلوبة.

● ان الزام تجار ومستوردي المواشي الحية بضرورة استخدام مادة الشعير كمادة علفية اجبارية وتحديد كمية معينه منها لكل راس ماشية بشكل شهري بغض النظر عن مدة بقاء هذه الماشية في الحظائر ، له اثار سلبية عديدة اهمها ارتفاع كلفتها ، خاصة في ظل ارتفاع قيمة الرسوم الادارية المفروضة على المواشي الحية عند استيرادها اضافة للرسوم الجمركية.

◀ المطلوب هنا اعادة النظر بقيمة الرسوم الادارية المفروضة على هذه المواشي (التي تبلغ أحد عشر ديناراً) وبشكل يتوافق مع طبيعة الخدمات المقدمة مقابل هذه الرسوم ، كما ويتوجب اعادة النظر بمسألة الزام استخدام الشعير ، خاصة وان هنالك مواد علفية اخرى يمكن استخدامها لنفس الغاية وباسعار افضل بكثير ، وذلك بهدف تخفيض أسعارها امام المواطنين.

في ضوء نتائج وتوصيات هذه الدراسة ، فأئنا نأمل ان تسهم في معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع المواد الغذائية ، بما يضمن استمرار نشاطه الاقتصادي إستناداً إلى أهميته في تلبية الإحتياجات الغذائية المتزايدة للمجتمع الأردني وتوفير الامن الغذائي له ، والحرص على ضمان التوازن في أسعار المواد الغذائية أمام المستهلك الأردني.

الملاحق

جدول رقم (1) - صادرات المواد الغذائية
مليون دينار

الصف	2002	2003	2004	2005 9/30-1/1
الحيوانات الحية والمحضرات الغذائية	7.6	10	10.6	9.5
منتجات الألبان والبيض	5.6	8	9.2	21.3
الحبوب ومحضراتها	1.2	2.8	6.9	5.2
الخضروات والنباتات	95.2	99.4	127.6	119.7
الفواكه والمكسرات	11.7	11.5	13.3	19.2
الإعلاف	8.6	6.7	10.4	4.2
المشروبات والتبغ	30.2	44.7	41.4	36.9
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	67.8	41.7	112.9	57.2
المجموع	227.9	224.8	332.3	273.2
ما تشكله مجموع صادرات المواد الغذائية من الصادرات الوطنية الكلية %	%14.6	%13.4	%14.4	14.3

جدول رقم (2) - مستوردات المواد الغذائية

مليون دينار

الصف	2002	2003	2004	2005 9/30-1/1
حيوانات حية	34.1	39.7	46.6	28.5
اللحوم والأسماك ومحضراتها	53.9	56.8	81.9	64.6

70.5	67.8	77.3	51.7	منتجات الالبان والبيض
72.3	86	72.9	68.3	الفواكه والخضراوات والمكسرات
40.1	42.6	34.6	34.7	السكر
44.4	62	52.4	41.5	الاعلاف
64.5	65.8	59.1	43.5	المشروبات والتبغ
83.2	147	72.3	58.5	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية
187.4	303.5	244.2	200.6	الحبوب ومحضراتها
655.5	903.2	709.3	586.8	المجموع
%12	%15.5	%17.4	%16.3	ما تشكله مجموع مستوردات المواد الغذائية من المستوردات الكلية %

جدول رقم (3) - الصادرات الوطنية من المواد الغذائية الى الدول العربية

مليون دينار

الصف	2002	2003	2004
الحيوانات حية والمحضرات الغذائية	7.6	10	10.6
منتجات الالبان والبيض	5.5	7.7	9
الخضراوات والنباتات	91.5	93.9	123.9
الفواكه والمكسرات	11.2	11	11.9
الاعلاف	8.5	6.7	10.2
المشروبات والتبغ	27.3	38.6	39.9
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	67.3	39.5	109.8
المجموع	218.9	207.4	315.3

جدول رقم (4) - مستوردات المواد الغذائية من الدول العربية

مليون دينار

الصف	2002	2003	2004
اللحوم والاسماك ومحضراتها	9.9	12.2	13.1
الحبوب ومحضراتها	28.9	48.9	50.9
الفواكه والخضراوات والمكسرات	33.8	40.5	50.1
المشروبات والتبغ	9.1	18.5	23.5

6.3	4.4	3.6	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية
143.9	124.5	85.3	المجموع

جدول رقم (5) - مستوردات المواد الغذائية من دول الاتحاد الأوروبي

مليون دينار

الصف	2002	2003	2004
اللحوم ومحضراتها	1.1	0.960	1.8
منتجات الالبان والبيض	24.9	23.5	28.1
الحبوب ومحضراتها	5.8	29.8	16.4
السكر	10.8	14.4	1.9
الاعلاف	6.1	5.2	9.9
المشروبات والتبغ	8.4	6	6.5
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	3.2	2.8	2.8
المجموع	60.3	82.6	67.4

جدول رقم (6) - صادرات المواد الغذائية الى دول الاتحاد الاوروبي

مليون دينار

الصف	2002	2003	2004
الحيوانات الحية والمحضرات الغذائية	0.038	0.460	0.067
منتجات الالبان والبيض	—————	—————	—————
الحبوب ومحضراتها	0.014	0.083	0.047
الخضراوات والنباتات	1.9	2.2	2.2

0.899	0.301	0.289	الفواكه والمكسرات
—	—	—	الإعلاف
0.032	0.297	0.097	المشروبات والتبغ
0.373	0.156	—	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية
3.6	3.4	2.3	المجموع

جدول رقم (7) - صادرات المواد الغذائية من باقي دول العالم

مليون دينار

2004	2003	2002	الصنف
—	—	—	الحيوانات الحية والمحضرات الغذائية
0.2	0.3	0.1	منتجات الألبان والبيض
6.85	2.71	1.18	الحبوب ومحضراتها
1.5	3.3	1.8	الخضراوات والنباتات
0.6	0.2	0.3	الفواكه والمكسرات
0.2	—	0.1	الإعلاف
1.47	5.81	2.81	المشروبات والتبغ
2.8	2.1	0.5	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية
13.62	14.42	6.79	المجموع

جدول رقم (8) - مستوردات المواد الغذائية من باقي دول العالم

مليون دينار

2004	2003	2002	الصنف
—	—	—	حيوانات حية
67	43.7	42.9	اللحوم والأسماك ومحضراتها
39.7	53.8	26.8	منتجات الألبان والبيض
35.9	32.4	34.5	الفواكه والخضراوات والمكسرات
40.7	20.2	23.9	السكر

52.1	47.2	35.4	الاعلاف
35.8	34.6	26	المشروبات والتبغ
137.9	65.1	51.7	زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية
236.2	165.5	165.9	الحبوب ومحضراتها
645.3	462.5	407.1	المجموع